

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية

أ. علواني عمار

كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير
جامعة فرhat عباس سطيف

ملخص

تتناول هذه المقالة دور وأهمية المؤسسات ص و م في التنمية المحلية نظراً لما تتميز به من مرونة وقدرة على الانتشار في مختلف أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، كالبطالة والفقر وبالتالي خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في استقرار السكان وتلبية حاجياتهم الأساسية.

مقدمة

لا أحد ينكر اليوم الدور الذي تؤديه المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح موضوع المؤسسات ص و م من الموضوعات التي تلقى اهتماماً بالغاً لدى الدول والمنظمات الدولية فضلاً عن اهتمام الاقتصاديين بها ولعل السبب في ذلك راجع إلى الدور الهام الذي يؤديه هذا القطاع في الدول المتقدمة أو الدول المختلفة على حد سواء. وقد انعكس الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م في وضع برامج خاصة به وهيئات دعم لأجل تنميته وتطويره، بالإضافة إلى العمل على معالجة كل العقبات التي تعرضه. كما أصبح هذا القطاع الرهان الأساسي في معالجة البطالة، تنمية الصادرات، استغلال الموارد المحلية، خلق الثروة وتنمية الجماعات المحلية، مما أدى إلى نمو المؤسسات ص و م في كل دول العالم، بحيث تجاوز عددها في دول الاتحاد الأوروبي 23 مليون مؤسسة و 20 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية، تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في خلق فرص العمل وصلت إلى 60% من مجمل الوظائف المستحدثة، كما تساهم بحوالي 55% من الاختراقات والابتكارات في الدول المتقدمة و 40% من الصادرات، بالإضافة إلى أن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 50% في معظم هذه الدول.

لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات ص و م في محاربة البطالة والفقر واستغلال الموارد المحلية، حيث تؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا توهلها على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهذا يؤدي بدوره إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، لقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات ص و م والتنمية المحلية، إلى أن تدعيم هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية، وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى الإجابة عن سؤال مفاده ، إلى أي

أولاً: التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها وأهميتها

1. **تعريفها:** لقد أثبتت كل الدراسات عدم وجود تعريف محدد وموحد للمؤسسات ص و م ، بالإضافة إلى أن كلمة " صغيرة" و "متوسطة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة الواحدة¹ ، وقد بلغ عدد تعريف المؤسسات ص و م حوالي 55 تعريفاً في 75 دولة، تعتمد هذه التعاريف على مجموعة من المعايير، ذكر منها²:

- معيار عدد العمال وهو أكثر المعايير استخداماً وانتشاراً في العالم بسبب سهولة تقديره،

- معيار رأس المال المستثمر،
- معيار حجم الإنتاج والمبيعات،
- معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة،
- معيار حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع.

يضاف إلى ذلك بعض التعاريف التي اعتمدت على المزج بين معيارين أو أكثر، ويبقى إن كل دولة وفقاً لمستواها الاقتصادي والأهداف المراد تحقيقها وحجم الموارد المالية المتاحة اعتمدت تعريفاً مناسباً لمؤسساتها ص و م، فقد فرق الاتحاد الأوروبي بين المؤسسات الكبرى والصغرى والمتوسطة وفقاً لمعايير رأس المال وعدد العمال، فعرف المؤسسة الصغيرة جداً التي يعمل بها أقل من 09 عمال أما المؤسسة الصغيرة فهي التي يتراوح عدد عمالها ما بين 10 و 99 عاملًا، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي يعمل بها ما بين 100 و 499 عاملًا³، كما اعتبر المؤسسة صغيرة ومتعددة التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 43 و 50 مليون أورو ، جاء هذا التعريف لتوحيد الاستفادة من الدعم المالي الذي يقدم لهذا القطاع الذي يعتبر محرك النمو في الاتحاد الأوروبي، كما عرفت (الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية) "USAID" المؤسسة الصغيرة جداً هي التي يعمل بها أقل من 10 عمال إلى جانب مجموعة من المعايير الأخرى مثل رأس المال والمبيعات، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، فقد اعتبرت المؤسسة الصغيرة جداً إذا كان عدد عمالها لا يتجاوز 4 عمال والمؤسسة التي عدد عمالها يتراوح بين (5-19) اعتبرتها مؤسسة صغيرة، لقد اعتمدت معظم الدول على معيار العمالة لسهولة عملية المقارنة بين المؤسسات، أما الدول التي اعتمدت على معيار رأس المال وجدت صعوبات كبيرة في المقارنة مع الدول الأخرى لاختلاف العديد من العوامل في تقديره مثل أسعار الصرف.

2. **خصائصها:** تتميز المؤسسات ص و م بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات ومن أهمها:⁴

أ- انخفاض مستويات معامل رأس المال إلى العمل، حيث تتخصص عادة في عدد محدود من عمليات التصنيع مما يتيح لها استخدام تكنولوجيا أقل كثافة للرأسمال، وبالتالي تكون أكثر قدرة على استيعاب فائض العمالة.

- بـ- انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل المؤسسة يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين والذين لا يميلون إلى أنماط الاستثمار والتوظيف التي تحرّمهم من الإشراف المباشر على استشاراتهم.
- جـ- اختلاف أنماط الملكية، وهي الملكية لرأس المال اللازم لإقامة المؤسسة والتي تمثل في الغالب في شكل الملكية الفردية والعائلية أو في شركات أشخاص، هذه الملكية تكون مساعدًا في إبراز خبرات ومهارات الأفراد.
- دـ- انخفاض وفرات الحجم والاستفادة من وفرات التجمع، فانخفاض وفرات الحجم في المؤسسات الصغيرة يجعلها تستفيد من وفرات التجمع الناجمة عن وجود مقومات معينة في منطقة معينة بما فيها المرافق الأساسية.
- هـ- استخدام قنوات إنتاجية محلية، هذه القنوات تكون ملائمة لظروف البيئة المحلية بدرجة كبيرة.
- وـ- القدرة على الانتشار، حيث تتميز بمدى قدرتها على الانتشار على مختلف الأنشطة والمناطق، فصغر حجمها يجعلها لا تحتاج إلى توفر عوامل محددة لأجل انتلاقها وتشغيلها، وبالتالي فهي أداة هامة في تدعيم التنمية المحلية.
- زـ- الإدارة الفردية، إذ يتولى المالك الإدارة وهذا يثير العديد من المشكلات، حيث أن هذا المالك قد لا تتوفر فيه المهارة والكفاءة اللازمتين لإنجاح المشروع.

3. أهميتها: تشير كل الدراسات والتجارب إلى أهمية المؤسسات ص و م في اقتصadiات معظم دول العالم، فقد أثبت الواقع أن هذه المؤسسات لها القدرة على الصمود في فترة الأزمات، والمثال على ذلك صمودها أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، كما أثبت الواقع أيضًا أنها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، فإيطاليا وايرلندا يعرفاناليوم ببلدان المؤسسات ص و م، ثم دول جنوب شرق آسيا التي بدأت تعتملي مراتب متقدمة في الاقتصاد العالمي بتدعيمها وتعميتها لهذا القطاع، وللوقوف على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات ص و م ندرج العناصر الآتية:

أـ- توفير فرص العملة: تعتبر المؤسسات ص و م المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف سواءً في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، لقد تم التأكيد من أن المؤسسات الكبرى التي اعتبرت إلى عهد قريب ركائز التنمية الاقتصادية في مختلف بلدان العالم لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة الداخلة إلى سوق العمل، فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلى سوق العمل سنويًا حسب تقارير منظمة العمل الدولية⁵، كما أن الأزمات المالية والاقتصادية المتتابعة التي عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العاملة التي قذفت بالآلاف العمال إلى البطالة، لذا تم تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات ص و م لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، وبالتالي التحكم في معدلات البطالة، والجدول الموالي يوضح نصيب المؤسسات ص و م من مجل المؤسسات والعمالة و الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم.

جدول (1): نصيب المؤسسات ص و م في مجمل المؤسسات والعمالة و الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم (%) .

الدولة	نصيب المؤسسات ص و م في عدد المنشآت (%)	نصيب المؤسسات ص و م في العمالة (%)	نصيب المؤسسات ص و م في الناتج المحلي الإجمالي (%)
البرتغال	97	79	66,0
كوريا	99	78	50,3
تايوان	96	68	57,0
إيطاليا	97	49,01	40,5
اليابان	95	79	57,03
المانيا	99	66	34,9
فرنسا	98	65	61,83
اليونان	90	91	27,14
الولايات المتحدة	98	60	48,0

المصدر: د. شفيق الأشقر، المؤتمر العربي الأول للمقاولة الصناعية، الجزائر، 12، 15 سبتمبر 2006، ص: 6

CNES: Rapport pour une politique de développement de la PME, Avril, 2002, p: 5

ب: تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات ص و م تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد، بحيث تتجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظراً لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل، هذا بالإضافة إلى أنها تتجأ إلى التعاقد مع المؤسسات الكبرى لأجل تقديم خدماتها أو إنتاج مستلزمات مكملة للمنتج الأساسي من أجل ضمان تسويق منتجاتها في ظل ضيق السوق، ففي معظم الدول الصناعية توجهت المؤسسات الكبرى إلى التعامل مع المؤسسات ص و م بحيث أصبحت أجزاء كثيرة من صناعة السيارات مثلًا تقوم بها هذه الأخيرة، ففي السنوات الأخيرة حصلت المؤسسات ص و م المتعاقدة مع General motors و Renault و Citroën و 1500 إلى 3000 سنة 2000، مؤسسة صغيرة على التوالي، مع العلم أن معظم هذه المؤسسات تنشط في دول جنوب شرق آسيا⁶.

ج - الرفع من مستوى الصادرات: تحل الصادرات والتصدير أهمية خاصة في الفكر الاقتصادي ولقد توصلت العديد من الدراسات إلى أن النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا يعجل بالنمو الاقتصادي، كما أثبتت العديد من المعطيات أن الدول التي تبني سياسة تشجيع الصادرات كاستراتيجية حققت الكثير من وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات أخرى⁷ ، لقد نجحت الكثير من الدول النامية في تشجيع قطاع المؤسسات ص و م على التصدير مما ساعدتها على إعادة التوازن إلى موازین مدفوعاتها، والجدول المولاي يوضح مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في صادرات بعض الدول النامية.

جدول (2): مساهمة المؤسسات ص و م في صادرات بعض الدول النامية.

البلد	نسبة صادرات المؤسسات ص و م إلى الصادرات الكلية
باكستان	30 % (النسبة لا تشمل المؤسسات المتوسطة)
تايلاند	35 % (بداية التسعينيات)
كوريا الجنوبية	23 % (1970)، 35 % (1977)، 39 % (نهاية الثمانينيات)
سنغافورة	45 % (1973 - 1981)

المصدر: جدول من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات محمد يونس عبده، فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية، الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1990، ص 238.

لقد أشارت الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى أن 25% من المؤسسات ص و م في الدول الأعضاء تتوفّر على قدرات تنافسية على المستوى الدولي، وأن 40% من رقم أعمالها يأتي من نشاطها التصديرية، كما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 25% و 45% من الصادرات العالمية، أما في الدول الصناعية الكبرى ، تساهم في الصادرات الفرنسية بحوالي 24% وهذا سنة (2006) منها 52% في قطاع الأشغال العمومية، 37% في قطاع الخدمات و 14% في قطاع الصناعة، أما في اليابان فهي تساهم بحوالي 35% من حجم الصادرات اليابانية.⁸

د - تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية: المؤسسات ص و م أداة هامة في الاستفادة من الموارد المتاحة وذلك من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات من جهة أخرى، و هذا نتيجة المنافسة فيما بين بعضها البعض أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

ه - تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع: تساهم المؤسسات ص و م بدور فعال في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع فإذا ما تم التسلیم بأن الفائض الاقتصادي الذي يتحقق العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا ما تم الربط بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يتحقق حسب حجم المؤسسة نجد أن المؤسسات الصغيرة هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع⁹ . إن الإحصائيات المتوفّرة تشير إلى أن المؤسسات ص و م تحقق 53% من القيمة المضافة في فرنسا يتتصدرها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 25% والصناعة 36%， أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتساهم بحوالي 54% من القيمة المضافة، كما حققت 4000 مليار دولار كرقم أعمال حسب إحصائيات 2003¹⁰ في هذا البلد، وعلى العموم فإن قطاع المؤسسات ص و م يساهم بأكثر من 50% من القيمة المضافة المحققة في معظم دول العالم.

و - المساهمة في جذب المدخرات: تعد المؤسسات ص و م مجالاً خصباً لجذب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداماً منتجًا نظراً لتميزها باستخدام رأس مال أقل وهذا يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين وبالتالي لا تذهب هذه المدخرات إلى مجالات غير إنتاجية.

إن قدرة المؤسسات ص و م على جذب المدخرات واستثمارها، يجعلها أكثر انسجاما مع وضعية البلدان النامية وبالتالي تشكل إحدى القنوات الهامة لاجتذاب هذه المدخرات وتحويلها إلى استثمار منتج بدلاً من تبذيرها في أوجه إنفاق تخدم التنمية.

ز – المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية: إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات ص و م يجعل منها أداة لتحقيق أهداف تنمية واجتماعية هامة يمكن الإشارة إلى بعض منها كالتالي:

- سهولة انتشار المؤسسات ص و م يجعل التصنيع قريبا من أكبر عدد من السكان، وبالتالي تقليل الفوارق بين الحضر والريف أو القطاع التقليدي والمعاصر لتفادي الازدواجية في القطاعات الاقتصادية للبلد الواحد،

- انتشار المؤسسات ص و م يؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة محليا.

إن الكثير من التجارب في العالم تبين مدى مساهمة المؤسسات ص و م في التنمية المحلية نذكر منها مثلا الصين التي ومنذ سنوات تسعى إلى تشجيع المؤسسة الصغيرة في الريف لتوطين السكان واستغلال الموارد المتاحة، كما قامت الكثير من دول جنوب شرق آسيا بتدعم المؤسسات الصغيرة في المناطق الريفية والمدن المتوسطة لتوطين السكان ولدعم الصناعات الريفية، مما أدى إلى تضاعف مدا خيل سكان هذه المناطق¹¹، هذا بالإضافة إلى المجمعات الصناعية التي عرفتها الكثير من الدول مثل Silicon valley في الولايات المتحدة، Arezzo بإيطاليا، Nuremberg في ألمانيا، Valence في إسبانيا و Gnosjö في السويد، هذه المجمعات المكونة من شبكة من المؤسسات ص و م جعلت من الأماكن المتواجدة بها أقطابا اقتصادية تجاوزت المقدرة الاقتصادية للكثير من الدول في العالم¹².

ط – أداة لمحاربة الفقر: لقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى فعالية المؤسسة الصغيرة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر وذلك عن طريق ما يسمى بالتمويل المصغر (Micro-credit) ، فمعظم الدول تعاني من الفقر وخاصة الدول ذات الدخل الضعيف مثل دول جنوب الصحراء في إفريقيا، دول أمريكا اللاتينية والدول العربية، ولمعالجة هذه الظاهرة لجأت هذه الدول إلى سياسة القرض المصغر لتمكين الفقراء من خلق نشاط خاص بهم يسمح لهم بالحصول على مدا خيل يعيشون منها، وقد أشار البنك الدولي إلى أن عدد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يصل اليوم إلى مليار شخص في العلم¹³ ، وأن استخدام المؤسسة المصغرة كأداة لمحاربة الفقر أثبتت نجاعتها في الكثير من التجارب في العالم، لعل أهمها تجربة grameen-bank في بنغلاديش.

ي – توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية: إن ظروف المعيشة الصعبة والبطالة والفقر وخاصة في الدول النامية، جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للقرب من المرافق العامة الضرورية للحياة وفرص العمل، مما أسفرا عن سلبيات عده و منها، الضغط على خدمات المرافق المختلفة وانتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وظهور المدن العشوائية، كل هذا جعل الكثير من الدول تتبني سياسة تثبيت السكان بتدعم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات ص و م.

إن تدعيم الجماعات المحلية بمؤسسات إنتاجية زراعية أو صناعية صغيرة من شأنه أن يخلق فرص عمل ويرفع من مستوى معيشة السكان ويساعد على نشر الوعي

بالعمل الحر وبالتالي يقلل من هجرة اليد العاملة المحلية فتحول المجموعة المحلية من طاردة إلى جاذبة.

ثانياً: مدى ملائمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتضاءات الدول الداعية.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تتلاءم وخصائص البلدان النامية وذلك على النحو الآتي:

- قدرة المؤسسات ص و م على خلق فرص عمل واستغلال اليد العاملة وتحويلها إلى طاقة منتجة، كون هذه المؤسسات مكثفة للعمل وتستخدم فنون إنتاج بسيطة نسبياً، هذا يمكنها من امتلاك العمال الذي يتزايد سنوياً بزيادة معدل النمو السكاني.

- قدرتها في تعبئة المدخرات الصغيرة خاصة تلك التي لم تجد مجالاً لاستثمارها، فتوجهها إلى المجالات الإنتاجية ذات الفائدة بالنسبة للمجتمع.

- تجربة التنمية في البلدان النامية لم تكن ناجحة لدرجة وجود ردود فعل عكسية لهذه التجربة، فقد اعتمدت الكثير من هذه البلدان على سياسة التصنيع التقليد والمؤسسات الكبرى اعتماداً من هذا النموذج يعالج مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، مما أدخلها في دوامة المديونية الخارجية وضعف الإنتاج والاعتماد على تصدير المواد الأولية فقط في تمويل التنمية (كالبترول)¹⁴، وبالتالي عرفت معدلات نمو منخفضة صاحبها ارتفاع في معدلات البطالة والفقر وتعثر التنمية الشاملة مع غياب كلّي للتنمية المحلية، كلّ هذا جعلها تنسى قوانين وهيئات داعمة للاهتمام بالمؤسسات ص و م من أجل إقامة تنمية تعتمد على قدراتها الذاتية.

- إن اعتماد المؤسسات ص و م على الموارد المحلية في الإنتاج يجعلها تتلاءم مع وضعيّة الدول النامية نظراً لتوفر هذه الموارد لكنها غير مستغلة لصالح التنمية الاقتصادية.

- العقبات التي عرفتها المؤسسات الكبيرة وإستراتيجية التركيز عليها في التنمية الشاملة، بالإضافة إلى عدم قدرتها في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة جعل الدول النامية تتجه إلى قطاع المؤسسات ص و م الذي من شأنه أن يحقق ذلك ولو نسبياً.

إن المتمعن في خصائص المؤسسات ص و م ومقارنتها بخصائص البلدان النامية (البطالة، الفقر، سوء استخدام الموارد المعطلة، الاعتماد على الواردات، ضعف الصادرات من السلع والخدمات والاختلال في نمو القطاعات الاقتصادية، ... الخ) سوف يدرك مدى ملائمة هذه المؤسسات لظروف هذه البلدان، لقد أصبح الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م ضرورة حتمية نابعة من الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في التنمية الشاملة من خلال تجرب بعض الدول النامية مثل الهند، ماليزيا وبعض الدول العربية كمصر، تونس والمغرب.

ثالثاً: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها الاقتصادية

المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية، هذا الإدراك جاء نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينيات والتي جعلت بتبني إصلاحات اقتصادية والتحول من اقتصاد موجه إداري إلى اقتصاد السوق، هذه الإصلاحات التي أفرزت مجموعة من الآثار السلبية خاصة في الجانب الاجتماعي، بحيث ارتفع معدل البطالة وبالتالي معدل الفقر مع تراجع معدلات النمو خاصة في القطاعات الإنتاجية، وإبراز واقع المؤسسات ص و م في الجزائر وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية تناول العناصر الآتية:

1. نبذة تاريخية عن تطور المؤسسات ص و م في الجزائر (62 - 2000)

تعود نشأة المؤسسات ص و م في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث لعبت دوراً فريغاً ملحاً للشركات الكبرى الفرنسية، وابتداءً من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكفة اليد العاملة، بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين والإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا¹⁵، غداة الاستقلال ورثت الجزائر مجموعة من المؤسسات ص و م تمركز في المدن الكبرى ، تم تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بالتسهيل الذاتي، تنشط هذه المؤسسات في قطاع الصناعات الاستخراجية والصناعات الاستهلاكية.

إن السياسة التنموية المنتهجة من طرف الجزائر بعد 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما المؤسسات ص و م فكان ينظر لها على أساس أنها صناعة ثانية، أما مؤسسات القطاع الخاص فقد تم تأثيرها بمحظ قانون الاستثمار 1966¹⁶، هذا القانون الذي كرس احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي ويسمح فقط لما يسمى بالقطاع الخاص الوطني الموجه، والجدول المولى يوضح توزيع الاستثمارات الموجهة لتنمية قطاع المؤسسات ص و م للفترة (67 - 79).

جدول (3): توزيع الاستثمارات المخصصة لتنمية قطاع المؤسسات ص و م في

الجزائر (79-67)

الفترة	القطاعات	مواد البناء	الصناعات الغذائية	الخدمات	الخشب والورق	النسيج	السياحة	الصناعات الغذائية
73-67		% 17	% 5	% 1	% 07	% 13	/	
79-74		% 41	% 13	% 8	% 11	% 1	% 19	% 03

المصدر: خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية (78-67)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980، ص 210.

من الجدول يتبين مدى الأهمية التي أولاها المخطط الرباعي الثاني لقطاع المؤسسات المحلية وهذا لأجل توزيع التنمية على مختلف مناطق الوطن، لكن هذه المؤسسات تركزت أكثر في ولايات الهضاب العليا بحوالي 339 مشروع، الولايات

الساحلية بحالي 168 مشروع وولايات الجنوب 87 مشروع، كما أن تأثيرها كان ضعيفاً على التنمية المحلية عند مقارنة عدد المشاريع المبرمجة في كل ولاية بعدد سكانها، أما حجم الاستثمارات فقد بلغ حوالي 940 مليون دج، موزعة على الفترة 67-78 أي المخططات الثلاثي، الرباعي الأول والرباعي الثاني.¹⁷

لقد جاء في برنامج المخطط الخماسي الثاني (80-84) ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م واعتبارها إحدى أدوات معالجة العجز في مناصب العمل وتدعم القطاعات الاقتصادية بالخدمات الضرورية، بالإضافة إلى جعلها مكملة للصناعات الكبرى في إنتاج السلع والخدمات¹⁸ ، أما في الفترة (88-82) وحسب توجهات المخططين الخامس الأول والثاني أعطيت أهمية خاصة لقطاع المؤسسات ص و م، ترجم ذلك في قانون 21/08/1982 المتعلق بالاستثمار الذي أعطى لقطاع المؤسسات ص و م مكانة هامة في استراتيجية التنمية مما دعمها بمجموعة من الإجراءات التحفيزية كالحق في الحصول على المواد الأولية والتجهيزات، بالإضافة إلى إنشاء ديوان يتکفل بتوجيهه ومتابعة الاستثمار الخاص، ولقد اعتبر هذا بداية الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في التنمية الاقتصادية.

لكن هذه الإجراءات لم ترفع العرائيل التي يعرفها هذا القطاع¹⁹، حيث حدد التمويل البنكي بـ 30% من حجم الاستثمار على أن لا يتعدي حجم الاستثمار 30 مليون دج. إن الإجراءات المتخذة قصد تشجيع القطاع الخاص بداية من 1982، أسفرت عن تسجيل حوالي 624 مشروع موزعة على المجالات التي أهمتها المخططات السابقة ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (4): توزيع المشاريع الاستثمارية في قطاع المؤسسات ص و م (82 - 84).

القطاعات	الصناعات الغذائية	الصناعات الميكانيكية	مواد البناء	النسيج	عدد المؤسسات
1982	% 21	% 19	% 27	% 3	104
1983	% 29	% 14	% 13	12	376
1984	% 15	% 10	% 12	% 12	624

المصدر: CNES, Rapport sur la PME en Algérie, 2002, p:199
 أما الفترة (87-85) فقد عرفت تسجيل حوالي 3549 مشروع بمبلغ استثماري قدره 10.3 مليون دج، تم إنجاز منها حوالي 373 مشروع أي ما يعادل 10% فقط من مجمل المشاريع²⁰، وهذا راجع إلى البيروقراطية والعرايقيل التي تقف عائقاً أمام تطور المؤسسة الصغيرة الخاصة. إن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1986 الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات وارتفاع مستوى المديونية وما صحبها من الدعوة إلى ضرورة التخلص من الاقتصاد المخطط الموجه والانتقال إلى اقتصاد السوق، هذه الوضعية جعلت الجزائر تتبنى مجموعة من التشريعات لتشجيع الاستثمار ومنها المرسوم الخاص بتطوير وتنمية الاستثمارات الصادر بتاريخ 05/10/1983، هذا المرسوم الذي تضمن مجموعة إجراءات جديدة منها²¹.

- حرية الاستثمار،

- تحديد مدة دراسة الملف الاستثماري بـ 03 أشهر،

- التقىيل من الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوين ملف الاستثمار.
- لكن الإحصائيات المقدمة في سنة 2000 تشير إلىبقاء معظم المشاريع الاستثمارية مجدة ، حيث وصل عددها الملفات المتبقية في أدراج الإدارة حوالي 43000 ملف²²، ولأجل تخطي هذه العقبات تم تعديل قانون الاستثمار بالتعليمات رقم 01-03 المؤرخة في 20/08/2001، بالإضافة إلى القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م الصادر في 2001 والذي اعتبر كأرضية للانطلاق في تدعيم قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر. إن الأهمية التي أولتها الدولة للاستثمارات الخاصة ساهم في تنمية قطاع المؤسسات ص و م حيث وصل عددها إلى 159507 مؤسسة في 1999 موزعة كالآتي:

جدول (5): توزيع المؤسسات ص و م حسب الطبيعة القانونية لسنة 1999

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	%	العالة	%	%
مؤسسة صغيرة	148.725	93.2	221.975	35.0	
مؤسسة صغيرة	9.100	5.75	176.731	27.8	
مؤسسة متوسطة	1.682	1.05	235.669	37.2	
المجموع	159.507	100	634.375	100	

المصدر: CNES, Rapport sur la PME en Algérie, 2002, p13
من الجدول يتبين أن 93.2% من المؤسسات هي مؤسسات صغيرة فيما المؤسسات ص و م تساهم بحوالي 7% من مجموع هذه المؤسسات، كما تساهم بحوالي 53.8% في الناتج المحلي الإجمالي (1998)، وهي تتمركز أكثر في قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 38.9% يليه قطاع التجارة بـ 10.45% (إحصائيات 1998). إن صدور القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م في 2001 كان بمثابة الإطار العام الذي جاء ليدعم نمو وتطور هذا القطاع، ويضع إستراتيجية وسياسة خاصة لتنميته وجعله أداة لمعالجة آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي والتي تمثلت في الآتي:

- أ. ارتفاع معدل البطالة نتيجة تقلص عدد الوظائف المستحدثة في القطاع الاقتصادي العمومي، بالإضافة إلى حل المؤسسات العمومية والذي قدّفت بحوالي 400.000 عامل للبطالة بين سنوات (98- 94)، فحسب تقرير المفتشية العامة للعمل لعام 1998 تم حل 815 مؤسسة منها 134 مؤسسة اقتصادية عمومية و 679 مؤسسة محلية، نتج عنها ارتفاع عدد العمال المحالين على البطالة إلى 405000 عامل²³، مما رفع معدل البطالة إلى حوالي 30% مع نهاية 1997 والجدول الموالي يوضح تطور معدل البطالة (1985 - 2003).

جدول (6): تطور معدل البطالة في الجزائر (1985 - 2003)

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985
23.2	23.8	21.2	15.7	18.1	غ م	21.4	غ م	9.7
2003	2002	2001	2000	1999	1997	1996	1995	1994
23.7	25.9	27.3	29.5	29.2	28.0	28.0	28.1	24.4

المصدر: Institut de la méditerranée, FEMISE, profil pays, Algérie

2005, p:2

من الجدول يتبيّن أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي منذ 1994 إلى غاية 2000 ساهمت في رفع معدلات البطالة إلى أعلى المستويات.

بـ. التفاوت في توزيع الدخل زاد من حدة الفقر الذي وصل إلى 14% حسب بعض التقارير الرسمية وأكثر من ذلك حسب تقارير بعض الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي تأثرت الفئات المحسومة، هذا التأثير سببه انتقال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية.

جـ. تركيز الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وما صاحبها من تخفيض للنفقات الاجتماعية في الميزانية العامة أثر على مستوى الخدمة العمومية والمستوى المعيشي للسكان.

إن تدعيم الجزائر لقطاع المؤسسات ص و م كان الهدف منه:

- تدعيم الصناعات المحلية مما يدعم تخفيض استيراد المواد الوسيطة والتي تعتمد عليها غالبية المؤسسات العمومية الكبرى.

- تنمية الصادرات خارج المحروقات، فالجزائر تعتمد بنسبة 99% على الصادرات من المحروقات، أما الصادرات خارج المحروقات فلا تمثل سوى 1%， وهذا يرهن الاقتصاد الجزائري باعتماده على المدخلين من البترول حيث أسعار هذه المادة تتتحكم فيها السوق الدولية.

- تدعيم التنمية المحلية وبالتالي استغلال الموارد المحلية وجعلها أداة لقيام تنمية محلية ذاتية تعتمد على استغلال الموارد البشرية، المادية المتاحة والتي الكثير منها معطل وغير مستغل.

2. هيئات دعم المؤسسة الصغيرة:

هذه الهيئات هدفها تدعيم الشباب الراغب في إقامة نشاط خاص أو تدعيم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم ليتم إدماجهم ثانية عن طريق النشاطات الخاصة، بالإضافة إلى القرض المصغر الذي يهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والقضاء على ظاهرة الفقر التي عرفتها الجزائر بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي، من أهم هذه الهيئات:

أـ. الوكالة الوطنية لتنمية تشغيل الشباب (ANSEJ): أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996، أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطل الأقل من 25 سنة على خلق نشاط خاص ، بالإضافة إلى مهمتها الأساسية وهي المساهمة في إدماج العاطلين عن العمل للتخفيف من حدة البطالة التي أفرزتها سنوات التسعينات والأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، والجدول الموالي يبيّن تطور المؤسسات الصغيرة المملوكة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 2008.

جدول (7): تطور المؤسسات الصغيرة المملوكة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 31/12/2008.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	عدد العمال	مبلغ الاستثمار (آلاف دج)
الخدمات، الزراعة، الصناعة	46.879	131.874	101.803.930
النقل بأنواعه	24.813	56.527	50.181.695
الصناعة التقليدية	15.261	52.640	31.696.592
الأشغال العمومية	4.634	15.868	11.506.132
المجموع	97.015	274.741	207.972.812

المصدر: جدول من ترتيب الباحث اعتماداً على النشرة الإحصائية لوزارة المؤسسات ص و م الصادرة في 31/12/2008، ص 34.

من الجدول يتضح أن عدد المؤسسات المنشاة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، وصل إلى حوالي 100.000 مؤسسة خلال 12 سنة ، أي 800 مؤسسة في المتوسط سنوياً، وهذا يعتبر ضئيلاً مقارنة بعدد الشباب البطل ، الذي يشكل 80 % من مجموع البطلين في الجزائر.

ب- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC): هذا الصندوق الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 و 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات ، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطلين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكويناً خاصاً في المجالات المهنية التي عليها طلب في سوق العمل. لقد تم إنشاء ما يقارب 7569 نشاط أدى إلى استحداث حوالي 20757 منصب عمل في الفترة (2005 – 2007) ، أما في سنة 2008 فقد وصل عدد المشاريع إلى 1768 مشروع تم إنشاءها من طرف 2398 بطال، وتبقى مساهمة هذا الصندوق في مجال تشجيع المؤسسة الصغيرة ضعيفة جداً مقارنة بالأجهزة الأخرى.

ج - القرض المصغر: إن معدل البطالة والفقر الذين وصلت إليهما الجزائر في نهاية التسعينيات تطلب تدخل الدولة عن طريق الخزينة العمومية وذلك بإنشاء جهاز للقروض المصغر، تخصص موارده لليابانيين الذين لا يوجد لديهم دخل سواءً منظم أو غير منظم، يوجه هذا القرض لشراء تجهيزات صغيرة أو مواد أولية قصد القيام بنشاط خاص لا تتعدي تكلفته 350.000 دج ، يسدّد ما بين 12 و 60 شهراً، كما تم تدعيم جهاز القرض المصغر بصندوق ضمان القروض المصغرة ممول من طرف الخزينة العمومية لتسهيل التمويل البنكي لهذه القروض وفقاً لصيغة التمويل الثلاثي.

3- هيئات دعم تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

يعتبر التمويل من أهم المعوقات التي تعيّر نمو وتطور المؤسسات ص و م ليس فقط في الجزائر بل في كل أنحاء العالم، ولهذا الغرض قامت الجزائر بإنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض وهذا لتسهيل حصول المستثمرين على القروض البنكية نظراً لعدم توفر الضمانات لدى الكثير من طالبي هذه القروض.

جدول (8): نشاط الصندوق الوطني لضمان القروض إلى غاية 31/12/2008.

نوع الضمان	صندوق ضمان القروض	صندوق ضمان القروض/الصالح برنامج MEDA	المجموع
عدد الضمانات الممنوحة	203	126	329
تكلفة المشاريع (دج)	21465809703	190037542446	40469563949
طلبات الضمان (دج)	11903342591	11744572667	236479152258
الضمانات الممنوحة (دج)	3857158104	4868809589	8765967693
نسبة الضمانات الممنوحة	%33	%41	%37

المصدر: احصائيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2008، ص37، على الموقع www.pmeart.dz.org

من الجدول نلاحظ أن 37% فقط من طلبات ضمان القرض تمت تلبيتها، وهذا لا يشجع المستثمرين الصغار وخاصة البطاليين.

لقد بلغت الموارد المالية المخصصة للمؤسسات ص و م 1748.3 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2001، منها 374.9 مليار دج منها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أي ما يعادل 21.4% من مجمل الموارد المجمعة²⁴، والجدول المولى يبين تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص (2000 - 2007).

جدول (9): توزيع القروض الممنوحة للاقتصاد حسب طبيعة القطاع (2000 - 2007)

القطاع											
عام	خاص	الادارة العمومية	المجموع	% (%)							
عام	خاص	الادارة العمومية	المجموع	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
988.0	847.0	882.4	859.3	791.4	715.5	740.3	701.8	701.8	701.8	701.8	701.8
1216.0	1057.0	897.3	675.4	588.5	551.0	337.9	291.7	291.7	291.7	291.7	291.7
0.3	1.4	0.1	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
2205.0	1905.4	1779.8	1335.0	1380.2	1266.8	1078.4	993.7	993.7	993.7	993.7	993.7
44.8	44.5	49.6	56.0	57.3	56.5	68.6	70.6	70.6	70.6	70.6	70.6
55.1	55.5	50.4	44.0	42.6	43.5	31.3	29.4	29.4	29.4	29.4	29.4
00	0.1	0.0	0.0	00	0.0	0.0	00	00	00	00	00

المصدر : Banque d'Algérie, Rapport (2004 – 2007). pp 175/203.

من الجدول نلاحظ أن القروض المقدمة للقطاع الخاص والذي يمثل 99% من تعداد المؤسسات ص و م لم تعرف ارتفاعا إلا ابتداء من سنة 2005، حيث وصلت في 2007 إلى 1216 مليار دج ، أي ما يعادل 55.1% من مجمل القروض ، وللإشارة فقط فإن الكثير من الدول التي في مستوى الجزائر اقتصاديا ووصلت فيها القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي، ذكر من هذه البلدان استونيا 60%，لتونيا 60%，المجر 51% (احصائيات صندوق النقد الدولي 2008)، ومقارنة بدول المغرب العربي فقد وصلت هذه القروض في تونس إلى حوالي

65% وفي المغرب 60% ، أما في الجزائر فنسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 15%²⁵ ، وهي نسبة قليلة جدا لا تسمح بتشجيع الاستثمارات الخاصة.

4- هيئات دعم الاستثمار.

نظرا لأهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية تم تدعيمه بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI²⁶ ، بالإضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ، هذه الهيئات التي أوكلت لها مهمة تدعيم الاستثمار وخاصة في المناطق النائية والهضاب العليا، هذه الهيئات التي تعمل بصيغة الشباك الواحد الذي يعمل على تشجيع المستثمرين بمنحهم امتيازات خاصة، مثل الإعفاءات الجبائية، بالإضافة إلى التقرب من المستثمر بفتح فروع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في معظم الولايات، والجدول المواري يوضح نشاط هذه الوكالة إلى غاية 2008.

جدول (10): نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى غاية 31/12/2008

طبيعة المؤسسات (عمال)	عدد المشاريع	%	القيمة (مليون دج)	%	عدد الأجراء	%
من 1 إلى 9	8598	73.51	132128	13.13	32700	20.58
من 10 إلى 49	2664	22.78	336627	35.89	52830	33.25
من 50 إلى 249	388	3.32	266422	28.41	33943	21.36
أكثر من 249	47	0.40	211645	22.57	39410	24.80
المجموع	11697	100	937822	100	158883	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إحصائيات (ANDI) 2007
من الجدول يتبين أن 75% من الاستثمارات وجهت نحو المؤسسات ص و م ، حيث بلغ حجم هذه الاستثمارات حوالي 725 مليون دج مقابل 212 مليون دج لصالح المؤسسات الكبرى ، توفر هذه الاستثمارات ما يقارب من 159000 منصب عمل.
لقد أشار القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م الصادر في 2001 إلى تدعيم المؤسسات ص و م بهيئات دعم أخرى ذكر منها²⁷ :

- الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS ،
- مراكز التسهيل ومشائخ المؤسسات ،
- صناديق ضمان القروض ،
- بورصات المناولة مع إنشاء مجلس وطني لترقية المناولة ،
- نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،
- ترقية عمليات الشراكة عن طريق اعتمادات أرباب العمل ،
- ترقية التكوين لأرباب المؤسسات ص و م لتمكين هذه المؤسسات من التطور والنمو ونفاذ التعثر ،
- تشجيع المؤسسات ص و م على التصدير عن طريق هيئات مختصة تساعدها في ذلك.

إن التدريم الذي عرفه قطاع المؤسسات ص و م جعله ينمو بحوالي 59.55% بين سنوات (2003 - 2008) ، بحيث انتقل عدد المؤسسات ص و م الخاصة من 207949 مؤسسة إلى 321387 أي بزيادة قدرها 113438 مؤسسة في ظرف ستة سنوات، أي بمعدل 18906 مؤسسة سنويا وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول (11): تطور تعداد المؤسسات ص و م (2003 - 2008)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	النمو %
مؤسسات خاصة	207949	225449	245842	269806	293946	321387	54.5
مؤسسات عامة	788	778	874	739	666	667	- 15.3

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية ، وزارة المؤسسات ص و م (2003-2007)
على الموقع www.pmeart.dz.org

أما من حيث التشغيل، فإلى غاية 31/12/2008 شغل قطاع المؤسسات ص و م حوالي 1.540.209 عامل أي بمعدل نمو قدره 118% مقارنة بسنة 2003 ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (12): تطور العمالية في قطاع المؤسسات ص و م (2003 - 2008) الوحدة: ألف

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العمالية في قطاع المؤسسات ص و م	705	838.5	1.157.8	1.252.6	1.355.3	1.540.2
العمالية الإجمالية ²⁸	6.700	7.800	8.100	8.688	8.594	9.146
مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في العمالة الإجمالية	10.52%	10.75%	14.29%	14.41%	15.77%	16.84%

المصدر: جدول مصمم من طرف الباحث من خلال نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات ص و م (2003-2008) وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

www.ons.dz/emploi.Chômage

من الجدول، يتبيّن أن مساهمة قطاع المؤسسات ص و م بما فيها قطاع الصناعات التقليدية في التشغيل لا تتعدي 17% وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70% وأكثر، أما مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في القيمة المضافة الإجمالية فقد وصل إلى حوالي 86% في 2007 و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 80.80% في نفس السنة، وهذا ما يبيّن مدى أهميته في التنمية الاقتصادية الشاملة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (13): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي (2007 – 2003)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2007	2008
القطاع القانوني	VA %	PIB %	VA %	PIB %	VA %	PIB %	VA %
قطاع خاص	75.5	77.1	78.3	78.2	75.5	78.41	80.8
قطاع عام	24.5	22.9	21.7	21.8	24.5	20.44	19.2
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: جدول مختصر من خلال نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات ص و م (2003 – 2007)

إن مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في الصادرات خارج المحرّقات مازالت ضعيفة جداً، بحيث لا تتعدي 1.898 مليون دولار أمريكي في 2008، وهذا راجع إلى وضع القطاع من حيث المقدرة التنافسية جودة وسعرًا، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي تعرفها السوق الدولية ، ولتأهيل هذه المؤسسات وضعت وزارة المؤسسات ص و م برامجاً بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار برامج MEDA-I و MEDA-II ، لكن هذا البرنامج بقي محدود الفعالية ، حيث لم يتعدي عدد المؤسسات التي استفادت منه 500 مؤسسة.

رابعاً: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مقاربة نظرية

1. التعريف بالتنمية المحلية.

إن التعريف الذي قدمت للتنمية المحلية تمزج بين تعاريف الهيئات والمنظمات وتعاريف الاقتصاديين والاجتماعيين والهيئات الدولية، حيث عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها "العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة"²⁹، كما عرّفها José Arocena بأنها تجديد السكان لأجل تحسين المحيط الذي يعيشون فيه مع توفير قنوات دعم تتميّز عمل الفاعلين المحليين وتظافر جهودهم لخدمة المجتمع المحلي³⁰. أما Pierre Ducasse فيرى بأنه على الرغم من النقاش حول مفهوم التنمية المحلية منذ التسعينيات إلا أنه لم يصدر لحد الآن تعريف كامل ومقبول من طرف الجميع، ولذلك عرف التنمية المحلية على أنها "تجديد للمتعاملين المحليين (دولة، قطاع عام، خاص، متّجدين، مجتمع مدني) المبني على منطق المكان"³¹، وعليه اعتبرت التنمية المحلية إستراتيجية لتقويم المجتمعات المحلية، هذه الإستراتيجية يجب أن تعتمد على مجموعة قواعد ذكر منها³².

- أهداف محددة وفقاً للإمكانيات المتاحة،
- التعاون والتكميل بين كل الفاعلين المحليين،
- تهيئة مناخ مناسب يسمح باستغلال القدرات المحلية.

لقد بدء مفهوم التنمية المحلية في الثمانينيات يأخذ أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، هذه الدراسات التي تمثلت في ما قام به كلاً من André Xavier Greffe و J.M.Fantan و Gabrielle Tremblay و Joyal في كندا³³. وفي فرنسا الذي عرف التنمية المحلية "على أنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد هذا الإقليم"³⁴. أما بعد المطلب عبد الحميد فعرفها على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتفاع بمستوى الوحدات المحلية اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً وحضارياً من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية"³⁵.

إن التنمية المحلية لا تتفصل في مضمونها عن التنمية الشاملة ، فالكثير من الباحثين يرون أن العلاقة بين عمليات التنمية بجميع مستوياتها، هي علاقة عضوية تؤثر و تتأثر ببعضها البعض بل أنها لا يمكن أن تتحقق بالتركيز على الكل وحده فهي تتناول كل مكونات ذلك الكل بكافة جوانبه³⁶. إن هذا التكامل بين التنمية الشاملة والمحليّة جعل مفهوم التنمية المحليّة يعكس الخصائص والأبعاد الأساسية للتنمية الشاملة ، ولكن على المستوى الجزيئي أي Micro وتعني بها الوحدات المحليّة ، ومن ثم يمكن القول أن التنمية المحليّة هي "مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحليّة"³⁷.

2. المقاولة كمحرك للتنمية المحليّة:

لقد حظيت المقاولة في الفكر الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام حيث اعتبر الكثير من الاقتصاديين المقاول درع المؤسسة الصغيرة ، وتأتي أهمية هذه المؤسسة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها، إن المقاولة ظاهرة معددة تجمع بين مشروع إنشاء المقاولة وحامل فكرة المشروع وذلك في محیط معين³⁸.

لقد عرفت العشرين سنة الماضية الكثير من الأبحاث حول المقاول نتاجة تزايد دور المؤسسة ص و م في الفعالية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تفعيل المحیط بخلق فرص عمل واستغلال الموارد المحلية، فقد اقتصر J. Schumpeter بأن الرأسمالية قبل كل شيء هي قضية أشخاص ولذا اعتبر المقاول الشخص الذي يبحث عن تحقيق مصلحة ما بجمع الوسائل والقدرات من أجل تلبية هذه الحاجات بتحمله المخاطر.

يعتبر Richard Catillon (1730) أول من تناول بالدراسة مفهوم المقاول وتبعد فيما بعد مجموعة من الكتاب، ولحد اليوم مازال المقاول محور دراسة ونقاش، فقد ربط GATNER (1993) المقاول بالمؤسسة واعتبرها محرك التنمية، كما اعتبر المقاول محور التطور الاقتصادي³⁹.

لقد حاول Schumpeter أن يسد الفجوة القائمة بين آراء الماركسيين وأراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، فهو يرى بأن التنمية الاقتصادية تحدث غالباً في صورة قفزات وتدققات غير منتظمة لمعظم الاستثمارات التي تدفع الاقتصاد إلى الأمام ، وهذا يتطلب نوعاً معيناً من الأشخاص وهو المقاول لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام، إن محفزات المنظم قوية في نظر Schumpeter بحيث يقوم بنشراته الاستثماري في ظل اقتصاد بالغ الديناميكيّة، ومن ثم عدم التأكّد وعليه فإن التنظيم هو مفتاح التنمية⁴⁰.

إن التنمية المحليّة تعتبر منظومة دائريّة متفاعلة مع المحیط لذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية بين طرفيين، الطرف الأول اعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحیط بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتفاوت قوتها دفعها من داخلها بالذات⁴¹. وإذا ما أخذنا الطرف الثاني والذي تبلورت أفكاره

مع نهاية القرن الماضي نجد أن التنمية منظومة متمحورة أساسا حول مركزها أو مدفوعة من ذاتها أي ما يطلق عليه بـ Le développement endogène . هذه النظرة التي تبناها أكثر الاقتصادي الأمريكي PAUL ROMER ، تدعمت فيما بعد بالآبحاث التي تناولها بعض الكتاب الإيطاليين⁴² والمستمدة من التحول السريع الذي عرفته إيطاليا في مجال التنمية المحلية ، وعليه ظهر تفسيرين لذلك ، الأول مستمد من A.MARSHALL الذي اعتمد على دور المجمعات الصناعية باعتبارها تولد وفورات بفعل تجمع نشاط صناعي ذي طابع عشوائي تتعامل فيه المؤسسات الصغيرة مع بعضها البعض وفق التخصص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية من التصميم إلى الإنتاج إلى التسويق الدولي ، لقد ولدت أفكار مارشال مفهوم الإنتاج المحلي ، هذا المفهوم الذي طوره G.Becattenei سنة 1982 وكتاب آخرون⁴³ الذين جعلوا من موضوع نظام الإنتاج المحلي (SPL) في مقدمة اهتماماتهم خاصة دراسة التجارب المعروفة عالميا ومنها المجمعات الصناعية الإيطالية التي عرفت تطويرا ملحوظا منذ الخمسينات ، أهمها المجمع الصناعي المتواجد في شمال إيطاليا والمختص في صناعة الخزف حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن هذا الأخير ينتج 30 % من الإنتاج العالمي للمادة ويستحوذ على 60 % من حجم الصادرات العالمية ، بالإضافة إلى تجارب أخرى مثل Silicon Valley في الولايات المتحدة الأمريكية ، Sophia Antipolis في فرنسا ، المجمع التكنولوجي EDEON في السويد ، المجمع الصناعي في Louvain la neuve ببلجيكا الذي خصص له 40 هكتار من أجل توطين المؤسسات الصغيرة وبرنامج تجمع المؤسسات الصغيرة في النرويج الذي انطلق في 1982 ، خصصت له الحكومة حوالي 3 مليارات دولار لتمويل مشاريعه⁴⁴ ، ناهيك عن العديد من التجارب مثل Bengalor في الهند لأجهزة الإعلام الآلي والبرمجيات ومجمع إنتاج أدوات الجراحة الطبية في باكستان ، أما التفسير الثاني والمستمد من أفكار Schumpeter ويطلق عليه اتجاه الشومبريين الجدد الذي فسر التنمية المحلية بقوة الابتكار وذلك من خلال تنامي القدرة الابتكارية والإبداعات للمؤسسات عبر الزمن ، ومن الشروط التي تجعل منطقة ما ذات كفاءة ديناميكية هما البحث والتطوير ، العمل الماهر ، تبادل الخبرات والمعارف⁴⁵ .

خامساً: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بالجزائر

تعتبر المؤسسات ص و م ركيزة التنمية المحلية في معظم دول العالم لما تتميز به من مرونة وتأقلم مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، ولمعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنمية المجموعات المحلية بالجزائر نتناول بالدراسة المحاور الآتية:

1 - دور المؤسسات الصغيرة في استغلال الموارد المحلية:

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتنميها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.

إن الجماعات المحلية وفي مختلف مناطق الجزائر تزخر بموارد هامة لم يتم استغلالها إلى يومنا هذا ، فقد بلغت الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة في سنة 2008 حوالي 25028 مليون دولار بعدها كانت في سنة 2006 حوالي 14369 مليون دولار أي بنمو قدره 74 %⁴⁶ والجدول الموالي يوضح نسبة اعتماد الصناعات ص و م على الواردات من المواد الأولية.

جدول (14): نسبة اعتماد المؤسسات ص و م الصناعية على الواردات من مدخلات الإنتاج (2007)

طبيعة المورد	المستوردة	المحلي
الحليب ومشتقاته	% 83.6	% 16.4
الحبوب ومشتقاتها	% 74	% 26
المشروبات الغازية والعصائر	% 80	% 20
النسيج	% 57	% 43
الخشب ومشتقاته	% 91	% 9
الورق والمواد المكتبيّة	% 98	% 2

المصدر: جدول مصمم من طرف الباحث اعتماداً على المعطيات الإحصائية لـ:

Euro développement – PME, recueil des fichiers sous sectorielles, 2007, pp: 57, 94, 127,160

من الجدول، يتبيّن أن المؤسسات الصناعية ص و م تعتمد بشكل كبير في انتاجها على المواد الأولية المستوردة وصلت إلى حد 90 %، على الرغم من أن الكثير من هذه المواد الأولية مثل الحليب والحبوب ومحلياً يبقى فقط استغلالها عن طريق تشجيع المستثمرين في هذه المجالات.

2 - دور المؤسسات ص و م في انتشار النسيج الصناعي:

من خصائص المؤسسات ص و م قدرتها على الانتشار في مختلف أقاليم البلد الواحد، وبالتالي تساهُم بشكل فعال في تنمية الجماعات المحلية، والجدول الموالي يوضح توزيع قطاع الصناعات ص و م إقليمياً في الجزائر.

جدول (15): توزيع المؤسسات ص و م الصناعية إقليميا على بعض القطاعات الأساسية (2007).

القطاع	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب
الحليب ومشتقاته	% 52	% 41	% 7	% 0
الحروب	% 11	% 55	% 32	% 2
المشروبات والعصائر	% 54	% 34	% 10	% 2
الخشب ومشتقاته	% 57	% 21	% 16	% 6
الورق بأنواعه	% 19	% 56	% 7	% 19

المصدر: Euro développement ANDPME, op. cit., pp 57,94, 127, 160.

يتضح من الجدول أن غالبية الصناعات الأساسية متواجدة في الشمال وفي منطقة الوسط أما المناطق الغربية والجنوبية فنصيبها لا يتجاوز 20% في المتوسط من عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

3 – دور المؤسسات ص و م في التشغيل.

لقد وصل عدد العاملين في قطاع المؤسسات ص و م سنة 2008 إلى حوالي 1.504.209 عامل ، هذا على المستوى الوطني أما على المستوى المحلي فإن تمركز المؤسسات ص و م في المناطق الحضرية الكبرى جعل فعاليتها من حيث خلق وظائف جديدة على مستوى الجماعات المحلية ضعيف جدا مقارنة بمعدلات البطالة التي تعرفها هذه الجماعات ، والجدول المولى يوضح توزيع المشاريع المملوكة ومناصب الشغل المحققة في بلديات ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2004 – 2008).

جدول (16) : توزيع المشاريع المملوكة ومناصب العمل المحققة في بلديات ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2004 – 2008).

عدد البلديات	عدد المؤسسات	٪	مناصب الشغل	٪	المحقة	٪
10 بلديات	1.126	64.9	4001	65.8		
50 بلدية	608	35.1	2080	34.2		
المجموع	1.734	100	6081	100		

المصدر: جدول مصمم من طرف الباحث اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، مديرية سطيف.

من الجدول يتبيّن أن 64% من المشاريع تتمركز في بعض المدن الكبرى مثل العلمة، عين ولمان، بوقاعة وسطيف، أما في باقي البلديات فلم تتحقق هذه المشاريع سوى 34% من الوظائف على مدى 05 سنوات و تشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد البطالين في 50 بلدية إلى غاية 12/31/2008 وصل إلى 18860 بطال، أي ما يعادل 56.42% من حجم البطالة، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فلا تتعدى

مساهمتها 1.74% من حجم العمالات الكلية على مستوى ولاية سطيف والمقدرة بحوالي 348629 منصب عمل في مختلف القطاعات بما في ذلك العقود ما قبل التشغيل والعمل المؤقت.⁴⁷

4- دور المؤسسات ص و م في توطين السكان

إن استقرار السكان تحكمه العديد من العوامل أهمها توفر مناصب العمل والخدمات العمومية الضرورية وبالتالي فإن المؤسسات ص و م ذات أهمية كبيرة في توطين السكان واستقرارهم والتقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى.

إن عدم الاهتمام بالتنمية المحلية في العشرين سنة من القرن الماضي وسياسة التصنيع كانا السبب في هجرة ريفية كبيرة، مما صعب من إدارة المدن وتوفير الحاجيات الأساسية والخدمات العامة، ففي ولاية سطيف على سبيل المثال 65.18% من سكان الولاية يتواجدون في 08 دوائر من أصل 20 دائرة⁴⁸ ، كما بلغ عدد سكان المدن الحضرية حوالي 643595 نسمة مقابل 860830 نسمة في المناطق الريفية وشبكة الحضرية مما زاد من الضغط على السلطات المحلية من حيث توفير المرافق العمومية، السكن، المياه وغيرها من الخدمات العامة، ويرجع ذلك إلى غياب نشاطات اقتصادية هامة على مستوى المجموعات المحلية خاصة المؤسسات ص و م وهذا في أكثر من 50 بلدية، والجدول المولى يبين حركة الهجرة بولاية سطيف بين سنوات (1987-2008-1998).

جدول (17) حركة الهجرة في ولاية سطيف (1987 – 2008-1998)

طاردة	متوازنة	جاذبة
16 بلدية	08 بلديات	08 بلديات
من أصل 32 بلدية	من أصل 32 بلدية	من أصل 32 بلدية

المصدر: CENEAP, journée d'études sur le développement des zones de montagne nord de la wilaya de Sétif, 19 Mai 2009.p7.

5- دور المؤسسات ص و م في التخفيف من حدة الفقر:

لقد عرفت الجماعات المحلية في مختلف مناطق الوطن ارتفاعاً كبيراً للبطالة، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر في فترة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي ، واقتداء بتجارب الكثير من الدول في معالجة الفقر تم استخدام التمويل المصغر في الجزائر، الهدف منه تمويل مشروعات صغيرة موجهة لعديمي الدخل مثل العمل بالبيت، النشاطات الصغيرة الحجم والخدمات، وحسب إحصائيات وزارة المؤسسات ص و م بلغ حجم القروض غير المغوبة لصالح الفقراء منذ إنشاء هذا الجهاز حوالي 694.2 مليون دج ، استفاد منها 25550 بطال، حققت هذه المشاريع الصغيرة 38325 منصب عمل منهم 5203 نساء.

إن سياسة القرض المصغر مازالت بعيدة عن الهدف الذي وجدت من أجله وهو معالجة آثار فترة التسعينيات على الجانب الاجتماعي وخاصة الفقر، فمن بين 68500 طلب مقدم 1.12 % فقط من هذه الطلبات وجدت قبولاً لدى البنوك وعددها 974 مشروع، بينما عدد المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال إلى غاية 2001 لا يتجاوز 103 مشروع، أما في نهاية 2002 وصل عدد المشاريع الصغيرة النشطة في إطار القرض المصغر حوالي 1920 مشروع⁴⁹ ، ومع التدريم الذي قدم في السنوات الأخيرة ارتفع عدد المشاريع المملوكة في إطار القرض المصغر إلى حوالي 42.971 مشروع مع نهاية 2008 ، كما تتوقع الجهات المسيرة للقرض المصغر تحقيق حوالي 100.000 مشروع في سنة 2009⁵⁰ .

إن المشاريع المصغرة المنشأة في إطار القرض المصغر بقيت هي كذلك متمركزة في المناطق الحضرية، ففي ولاية سطيف مثلاً بلغ عدد المشاريع الصغيرة إلى غاية 12/31/2008 حوالي 2936 مشروع ، منها 58% تتمركز في ثمانية (08) دوائر من أصل 20 دائرة، أما المشاريع المصغرة وفقاً لصيغة التمويل الثلاثي فلم يتعدى عددها 108 مشروع نظراً لصعوبة التمويل، فمن أصل 2234 ملف مودع لدى وكالات القرض المصغر لم يمول منها سوى 108 مشروع، أي ما يعادل 4.83%، هذا بالإضافة إلى أن سياسة القرض المصغر لم تتحقق سوى 3155 منصب عمل على مستوى الولاية، و هذا يعتبر قليلاً مقارنة بعدد الفقراء.

6 – مساهمة المؤسسات ص و م في الرفع من ثروة الجماعات المحلية:

إن مؤشر ثروة الجماعات المحلية المكون من مدا خيل البلديات من الضرائب والرسوم وأملاكها العقارية تحكم فيه العديد من العوامل، من أهمها مستوى النشاط الاقتصادي، هذا النشاط الذي يتميز بالضعف في غالبية بلديات الوطن، ففي سنة 2001 سجلت 967 بلدية مؤشراً ضعيفاً ما يعادل 62.7% من عدد البلديات الكلي أي أقل من 500 دج/ساكن/سنة و 2% فقط من البلديات مؤشر الغنى بها يتراوح بين (960-1500) دج/ساكن/سنة، والجدول الموالي يبين مؤشر الثروة لبلديات ولاية سطيف في سنة 2008.

جدول (18) مؤشر الثروة في بلديات ولاية سطيف (2008)

المؤشر	المجموع	عدد البلديات	%	درجة المؤشر
أقل من 500 دج	36	60	60%	ضعيف جداً
600 - 900 دج	14	60	% 23.34	ضعيف
1000 - 1500 دج	6	60	% 10	متوسط
أكثر من 1500 دج	4	60	% 6.66	مقبول
			100	

المصدر: DPAT, Statistiques 2008, op cit., pp: 238, 239.

من الجدول يتبيّن أن 60% من البلديات مؤشر ثروتها ضعيف جداً أي أقل من 500 دج / ساكن/ سنة، حيث وصل إلى أقل من 200 دج في معظم البلديات ، هذا المؤشر الذي يدل على فقر هذه البلديات نظراً لغياب كلّي للاستثمار والنشاط الاقتصادي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البلديات التي وصل مؤشر ثروتها إلى أكثر من 4000 دج/ساكن/سنة هي بلديات يقع في محيطها مرکبات صناعية كبيرة، تستفيد منها خزينة هذه البلديات من نسبة من الضرائب والرسوم وخاصة الرسم على القيمة المضافة، وبالتالي فإن هذا المؤشر لا يعكس وجود نشاط اقتصادي متميّز في هذه البلديات ، مثل بلدية أولاد عدوان التي بلغ مؤشر الثروة فيها 6554.8 دج/ساكن/سنة نهاية 2008 مصدره الرسم على القيمة المضافة المحولة لها من مرکب الاسمنت ومشتقاته.

نتائج البحث:

من خلال هذا البحث الذي تناول دور المؤسسات ص و م في التنمية المحلية، نستخلص النتائج الآتية:

أ. مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية بالجزائر مازالت ضعيفة سواء من حيث استحداث مناصب العمل أو من حيث الصادرات واستغلال الموارد المحلية،

ب. تمرّز المؤسسات ص و م في حوالي 10 ولايات وهي ولايات الشمال مما جعل مساهمتها في التنمية المحلية ضعيفة.

ج. تمرّز المؤسسات ص و م بالمدن الكبيرة (مقرات الولايات) والمدن المتوسطة وبالتالي مساهمتها في تنمية الجماعات المحلية لازالت ضعيفة،

د. يعني قطاع المؤسسات ص و م من العديد من المشكلات جعلت مساهمته في التنمية المحلية ضعيفة، من بينها:

- مشكلة التمويل، حيث 60% من المشاريع لا تجد طريقها للتمويل بسبب الشروط والضمانات المطلوبة من طرف البنوك، والتي لا تتوفر لدى غالبية الشباب، بالإضافة إلى ضعف فعالية هيئات ضمان القروض،

- ضعف تأثير ومرافقه المشاريع الصغيرة، مما زاد من نسبة احتفاء هذه المشاريع في السنة الأولى من الانطلاق،

- ضعف فعالية الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

- البيروقراطية وطول مدة دراسة الملفات المقدمة لمختلف الهيئات مما أدى

بالكثير من الشباب البطل الإلحاد عن القيام بأي نشاط خاص،

- حجم الاقتصاد غير الرسمي ومنافسته غير القانونية للمؤسسات التي تنشط في الإطار الرسمي أثر على القدرة التنافسية لهذه الأخيرة،

- غالبية البلديات لا تملك منطقة نشاط تمكنها من استقطاب استثمارات الخواص في قطاع المؤسسات ص و م حتى التي تملك مثل هذه المناطق فهي غير مستغلة،

- حولها المستفيدين منها إلى نشاطات أخرى، كما تحولت بعض مناطق النشاط إلى مناطق سكنية،

- المحيط الاقتصادي للمجموعات المحلية لا يوفر البنية المناسبة التي تسمح بجذب الاستثمارات الصغيرة وخاصة قلة المرافق الضرورية والهياكل القاعدية.
- ضعف موارد البلديات المالية لا يسمح لها بتهيئة محطيتها الاقتصادي وجعله مستقطباً للاستثمار،
- القوانين التي تسير الجماعات المحلية حالياً تجاوزها الزمن ولا تشجع المبادرات الهدافـة إلى وضع برامج للتنمية المحلية تتماشـي مع خصوصيات كل بلدية.

إن قيام تنمية محلية حقيقية في الجزائر يتطلب من الدولة تحرير الجماعات المحلية من القرارات الفوقيـة وتطبيق مفهوم اللامركـزية بشكل فعال وصـحيح، وبهذا يتلاشـي اعتمـاد البلديـات على خزـينة الدولة والتـوجه نحو البحث على موارـد ذاتـية محلـية مما يـدعم استـغلال هـذه الموارـد المتـاحة محـليـاً عن طـريق تـحسـين المحـيط الاقتصادي وتدـعمـيم الاستـثمار وخاصة الاستـثمار في قـطاع المؤـسسـات الصـغـيرة والمـتوسطـة التي تعـتـبر المـحرك الرئـيـسي للـتنـمية .

الهواش:

- ^١ د. ماهر حسن المحروق: المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006، ص 1، بحث متوفّر على الموقع www.aabfs.org
- ^٢ د.فتحي السيد عبد: الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص 42.
- ^٣ - **Eurostat, données statistiques 2003, <http://epp.eurostat.ec.europa.eu>**
- ^٤ د. أيمن علي عمر: إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 38.
- ^٥ د. صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية. دار النهضة العربية، 1993، ص 24.
- ^٦ - ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL www.ILO.org/Public/french/index.htm
- ^٧ د. فتحي السيد عبد: مرجع سابق، ص 48.
- ^٨ محمد يونس عبد: فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية، الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1998، ص 238.
- ^٩ - **G. Lecointre: La PME l'entreprise de l'avenir**, ed, Gualino, Paris 2006, pp. 85-88
- ^{١٠} د. صفوت عبد السلام عوض الله: مرجع سابق، ص 45.
- ^{١١} - **G. Lecointre: Op. Cit., pp. 120-123.**
- ^{١٢} - Les petites et moyennes entreprises; Rapport de Synthèse, OCDE, 2000, p.
- ^{١٣} تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول متدينة الدخل، صندوق النقد الدولي 2009، ص 160. www.worldbank.org
- ^{١٤} د. عبد الرحمن يسري أحمد: الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم 01، ص 10.
- ^{١٥} - بوزيان عثمان: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، جامعة الشلف، 17 و 18 أفريل 2006، ص 767 .
- ^{١٦} د. عبد الطيف بن أشنوه: التنمية والتخطيط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 1978، ص 14.
- ^{١٧} بوزيان عثمان: مرجع سابق، ص 768 .
- ^{١٨} برنامج المخطط الخماسي الأول وأهدافه، مطبوعات حزب جبهة التحرير الوطني، 1980.
- ^{١٩} - CNES, Rapport: Pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2002, p. 10.
- ^{٢٠} - CNES, Rapport de la PME, Op. Cit., 2002, p. 18.
- ^{٢١} - Code de l'investissement (1993).
- ^{٢٢} - CNES, Rapport de la PME en Algérie, 2002, op. Cit., p. 201.
- ^{٢٣} - **M.S Musette, MA Ishi, N. Hamouda: Marche du travail et emploi en Algérie**, BIT, Alger, Octobre 2003, p. 27
- ^{٢٤} أ. بريبيش، أ. بلغرسة: إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيالجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17، 18 أفريل 2006، ص 9.
- ^{٢٥} - FMI, Algérie: questions choisies, Rapport N° 07/61, Février 2007, p.16.
- ^{٢٦} - للاطلاع على مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والامتيازات المنوحة للمستثمرين، راجع موقع الوكالة: www.andi.dz.org

- ²⁷ - Actes des Assises nationales de la PME, Ministère de la PME ART Janvier 2004, p. 284.
- ²⁸ العمالية الإجمالية تضم العمال الدائمين والمؤقتين في كل القطاعات بما فيها الإدارة العمومية.
- ²⁹ - **Pierre Noël Denieul:** Introduction aux théories et quelques pratiques du développement local et territorial, B.I.T, GENERE, 2005, p. 5.
- ³⁰ - **Pierre Noël Denieul**, op. cit., p. 6 .
- ³¹ - **Paul Prevost:** Le développement local: Contexte et définition cahier de recherche IREC 01/2003, p. 17.
- ³² - **Paul Prevoste:** op. cit., pp. 17-18.
- ³³ - **G. Tremplay, J. M. Fantan:** Le développement économique local, la théorie, les pratiques, les expériences, Télé université, Québec, Canada, 1997.
- ³⁴ - **Xavier Greffe:** Territoires en France, les enjeux économiques de la décentralisation, Economica , Paris, 1984, pp. 11-14.
- ³⁵ - **عبد المطلب عبد الحميد:** التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص 13-12.
- ³⁶ - د. مصطفى محمد شديد: دور الصندوق الاجتماعي في التنمية المحلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادس، القاهرة، 2002، ص 1.
- ³⁷ - د. إبراهيم عبد الرحمن رجب: مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1998 ، ص 28.
- ³⁸ - أ.د شعيب بونوة، س بوزيدي: المقاولة والتنمية الاقتصادية، مداخلة في إطار الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، 2004، ص 1.
- ³⁹ - **M. Belattaf, N. Nedjadi:** L'impact de l'entreprenariat sur le développement territorial et régional, Cas d'Elkseur, Séminaire entreprenariat et innovation dans les PVD, C. U Khemis Meliana, 2004, p. 1.
- ⁴⁰ - د. عجمية وأ. م الليثي: التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 93-92.
- ⁴¹ - محمد عبد الشفيع عيسى: مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، أوت - سبتمبر 2008 ، ص 163.
- ⁴² - د. محمد عبد الشفيع عيسى: مرجع سابق، ص 167.
- ⁴³ - Rapport, Recueil des fiches sous sectorielles, ANDPME, Meda, Ed: 2007.
- ⁴⁴ - مديرية التخطيط والتسيير العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.
- ⁴⁵ - مديرية التخطيط والتسيير العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.
- ⁴⁶ Rapport CNES, Evolution des dispositifs d'emploi, 2002, pp. 1-4.
- ⁴⁷ - PNUD, Ministère de la solidarité nationale, carte de pauvreté en Algérie, Mai 2001, p. 36.
- ⁴⁸ - مديرية التخطيط والتسيير العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.
- ⁴⁹ - rapport CNES ,évolution des dispositifs d'emploi, 2002, pp 2- 4.
- ⁵⁰- journal el watan, évaluation du dispositif de microcredit, du 16/3/2008.